.. والموافقة على إنشاء هيئة لتشجيع الاستثمار

■ عاشور: آن الأوان لتهيئة البيئة الحقيقية للاستثمار وجذب رؤوس الأموال ورجال الأعمال إلينا

صفاء الهاشم في حديث مع الوزير هاني حسين

مداعبة من القلاف للرئاسة

■ الصالح: مشروع هيئة الاستثمار حيوي ويصب في مصلحة الاقتصاد ويكسر حاجز الاحتكار

■ أبل: عن أي بيئة استثمارية تتحدثون وبيوتنا ما فيها ماء.. ومن يريد النجاح عليه الابتعاد عن البيروقراطية

■ لا يمكن قبول أن يكون الرجل مختلف عن المرأة أمام الدستور والجهات الحكومية لم تقدم أرقاماً لقانون العلاوة

التمويل الائتماني.

وزير التجارة أنس الصالح: الهيئة تهدف الى جذب وتشجيع الاستثمار المباشر سواء الاجنبي والمحلي من خلال تعميق الوعي لأهمية الاستثمار بجميع الوسائل التعريفية، وحث المستثمرين على استخدام التكنولوجيا.

في المادة 29 يتم الربط بمقدار المزايا للاستثمارات كل حسب نوعه، وجودة المنتجات وحاجة السوق المحلي وزيادة الصادرات الوطنية، وخلق فرص للعمالة الوطنية والمردود البيئي الايجابي، استخدام المنتجات الوطنية الهدف هو تطوير الاستثمار الاجنبي واستقطابه وتطوير الاستثمار الاجنبي واستقطابه وتطوير الاستثمار الوطني، ونريد تجاوز معوقات المستثمرين.

علي الراشد: هل يوافق المجلس على القانون من حيث المبدأ؟

يوسف الزلزلة: اليوم سنقر المداولة الاولى وسننتظر في التعديلات الى المداولة الثانية.

علي العمير: زيادة القوانين تعرقل الاستثمار، ومزيد من الهيئات ستعرقل الامور، والمادة الثالثة تصلح لأن تكون ديباجة وليست مادة من مواد القانون، والهيئة العامة للاستثمار تستطيع ان تقوم بمعظم مواد هذا القانون.

علي الراشد: هل يوافق المجلس على القانون من حيث المبدأ؟ «موافقة عامة».

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الاولى للقانون بشأن تشجيع الاستثمار المباشر وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور 46، موافقة 43، عدم موافقة 1، امتناع 2.

موافقة على المداولة الاولى.

انتقل المجلس الى مشروع القانون بشأن الاشراف على الاتجار في السلع وتحديد اسعار بعضها.

يوسف الزلزلة «المقرر»: هذا مشروع قديم منذ 2009 يحدد ان يكون لوزارة التجارة دور في تحديد السلع وعدم رفع اسعارها وينظم عملية تسعير السلع.

علي العمير: توفير السلع لكي لا يترك الامر للوكيل بالتحكم في اسعار السلع، والقانون مهم واتمنى اقراره.

عبدالله التميمي: من اهم القضايا التي تمت المواطنين والمقيمين وارتفاع السلع بدا واضحا ويستنزف جيوب المواطنين وهي قضية مهمة جدا وعلى سبيل المثال السيارات في السعودية تفرق عن السيارات في الكويت على الاقل ثلاث آلاف دينار والتاجر قبل رفع السعر يجب ان يقدم كتاب لتوضيح الاسباب والاحتكار وسبب المشكلة.

احمد المليفي: المشكلة ليست بالقوانين بل بمن يطبقها وينفذها، وكثير من الناس يذهبون لحماية المستهلك ولا يجدون حتى الموظف، ولا نستغرب ارتفاع الاسعار في الكويت لغياب حماية المستهلك، ونطالب القيام «بكبسات» لمعرفة الدور الحقيقي لحماية المستهلك، لا يوجد ثقة بمؤسسات الدولة انها تحمي المواطن وهناك تسيب حكومي، ونحتاج الى تفعيل الاجهزة الرقابية في الحكومة.

الفزيع يتصفح الصباح

سعود الحريجي: لابد ان يراعى في هذا القانون التمكين من حيث التطبيق، ولابد ان يراعى الغلاء العالمي للاسعار وهناك عدة عوامل تتحكم بالاسعار منها المحلات التجارية والايدي العاملة، ونخشى الا يطبق القانون ويستغل استغلال سيء.

■ الفزيع: إقرار العلاوة للمتزوجة من أجنبي تشجيع للكويتيات على الزواج بغير الكويتيين

مبارك النجادة: الكويت سوق حر وكيف يحق للوزارة ان تحدد سعر ثابت للخدمات والاسعار التي تقدم للمواطنين.

يوسف الزلزلة: يجب تحديد اسعار محددة في فرق السعر ولاصناف محددة.

خالد العدوة: القيمة الشرائية للدينار متراجعة جدا وعند مقارنتها بدول الخليج نلمس التراجع، ونحن ليس دولة اشتراكية، والطبقة الوسطى في البلد تتراجع وتتآكل والطبقة الوسطى هي وحدة قياس رفاهية المجتمعات وبلغ الامر بالكويتيين انهم يذهبون للدول المجاورة من اجل تأمين المواد الاساسية.

طاهر الفيلكاوي: هناك احتكار شديد في الكويت يخالف الدستور وقانونياً لا يجوز ذلك، والاسعار بزيادة نسبة 10 في المئة كل شهرين، اسعار المنازل ارتفعت حتى قبل الصرف.

عادل الجارالله: القانون رائع ولكننا نعرف التجارة في الكويت حرة والاسعار تبنى على العرض والطلب، ونعرف معاناة المواطنين بسبب زيادة اسعار السلع واتمنى ان يبحث القانون الطمأنينة في قلوب الناس، القانون يساعد في حماية المواطن الكويتي.

عبدالحميد دشتي: القانون اليوم مستحق لأن الاسعار دون ضابط والبلد مستباح، هناك «مجرمين» ممن يمارسون البيع والشراء والناس مستحيطة خيفة الحكومة وجهاتها هل يعقل بعض الوجبات في المطاعم وصلت الى 60 و70 ديناراً.

يعقوب الصانع: هذا القانون به مثالب كثيرة ولم يوضح من يخاطب هذا القانون وهل القانون يخضع لمناقصات الدولة طبعا لا ولكن لا يوضح هذا القانون وهذا القانون يتحدث عن تحديد الاسعار وليس منع الاحتكار ويجب ان نتحدث بمشروع ارقى لمشروع بناء دولة.

عدنان عبدالصمد: القانون مهم جدا بغض النظر عن المثالب به وهناك نوع من الاحتكار يضعف حتى عملية المنافسة، وقانون عدم الاحتكار غير مطبق وهناك مواد تمنع بطريقة غير قانونية، نعم هناك ارتفاع عالمي وان كان 10 في المئة هم يزيدون هنا 30 في المئة ونحن بحاجة الى ثقافة استهلاكية ويفترض ان نشرع قانون جمعية حماية المستهلكين.

خالد الشليمي: القانون جيد بمجمله، والاسعار صعب تحديدها ولكنها قائمة على العرض والطلب وشرعاً لا يجوز تحديد الاسعار ونحن مقبلين على زيادات في علاوات الابناء وبدل الايجار ولاشك هناك تبعات في زيادة الاسعار وكذلك بالقرض الاسكاني ونحن نطالب بتطبيق قانون المنافسة واكثر من يتضرر من الاسعار هم اصحاب الدخول الضعيفة ويجب ان نلتفت للموظفين المدنيين والمتقاعدين.

علي الراشد: هل يوافق المجلس على القانون من حيث المبدأ؟ موافقة عامة

وجرى التصويت على المداولة الاولى للقانون وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور 45، موافقة 45، موافقة على المداولة الاولى.

يعقوب الصانع: هناك تعديل بسيط وهو سؤال من هم الاشخاص المعنيون بهذا القانون؟! مثل العقود النفطية فأرجو تحديد ما هو نطاق القانون.

يوسف الزلزلة: ارجو اذا كانت هناك تعديلات تقدم مكتوبة.

علي الراشد: سأصوت على الاستثناء اولاً من المادة 104.

يعقوب الصانع: التعديلات مكتوبة وواضحة، فأريد اعرف الاشخاص المعنيين في نظام القانون.

عدنان عبدالصمد: هذا القانون نفس القانون السابق اقر في المداولة الاولى فاعطونا فرصة لتفحصه وكي يخرج قانوناً جيداً.

علي الراشد: اذا كان هذا رأيكم فما في مانع.

يوسف الزلزلة: المادة 12 تتكلم عن تقدير وتحديد السلع.

علي الراشد: اذن نترك المداولة الثانية بعد اسبوعين.

وزير التجارة: نشكر اللجنة المالية وجهدها، حماية المستهلك نعم هناك قصور لكن مؤخراً صدرت قرارات وزارية وتفعيل الخط الساخن وتشكيل فرق طوارئ في جميع المحافظات بالتنسيق مع وزير البلدية، وذلك لحماية المستهلك والاشراف على السلع، وكذلك تكلم المليفي عن التطور التكنولوجي، وبالفعل طبقنا ذلك على الهاتف ومتابعة للشكوى من تاريخ تبليغها الى احالتها الى النيابة.

وتكلم الاخوان عن الوكالات فمعروض على اللجنة قانون الوكالات ومنع الاحتكار وغيرها من القوانين المهمة التي تساهم في الاشراف على السلع.

علي الراشد: نشكر رئيس واعضاء اللجنة المالية وموظفي اللجنة والشكر موصول للاعضاء وترفع الجلسة الى الساعة الحادية عشرة صباح الغد.

طالب بتعديل التشريع الحالي لتفادي المشكلات الموجودة

العوضي: لا يوجد لدينا تطبيق فعلي لقانون يعنى بالسوق العقاري

كامل العوضي

قال أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي أنه لا يوجد في الكويت تطبيق فعلي لقانون معني بالسوق العقاري بالإضافة الى ضعف منظومة التشريعات القانونية التي تنظم العقار المحلي، الأمر الذي انعكس تأثيره على المشاريع العقارية الكبرى في الكويت، مضيفا أن جميع الجهات التي سبق تشكيلها لتنظيم السوق العقاري أكدت على نقص التشريعات المنظمة للسوق التي تحفظ حقوق البائع والمشتري، وحقوق ملاك الشقق واتحاد الملاك بالإضافة الى الآليات التي تقدم الخدمات من مواقف سيارات والتشطيب وأعمال الصيانة من خلال تنظيم هذه الإشكاليات وذلك بغية تنظيم سوق شقق التمليك في الكويت علما بأن هذه القوانين في حال تفعيلها وتطبيقها رسمياً ستساهم في إحداث نقلة تنظيمية نوعية في هذه السوق العقاري الذي يواجه تحديات كبيرة.

وأضاف العوضي أن هذا التعديل يأتي انسجاما مع الرغبة الأميرية السامية بتحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي، الأمر الذي يدعونا جميعا للتكاتف والتلاحم وبذل الجهد لسن تشريعات وقوانين تسهل هذه العملية وتحقق لسمو الأمير حفظه الله ورعاه ما يصبو إليه، لافتا الى أن هناك كما هائلا من التشريعات بحاجة الى التصحيح وإعادة النظر فيها كي تواكب رغبتنا بتحويل بلدنا الى مركز مالي وتجاري عالمي

وأوضح أن المشكلة الأساسية في تملك الشقق في الكويت هي التعود على نظام السكن المستقل ولم تكن هناك حاجة خلال الأعوام الماضية الى اللجوء الى نظام الملكية الجماعية، لذلك فإن هناك جهلا بشأن هذه النوعية من التملك فضلا عن أن هناك عدم وضوح في إجراءات إنشاء اتحاد الملاك حيث لا توجد جهة متخصصة بذلك، الأمر الذي يربك الملاك الراغبين في تكوين اتحاد ملاك لوحداتهم المشتركة في عقار واحد.

المداولة الأولى على قانون تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت

م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع	م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد حاجي لاري	√			34	عبدالعزيز الإبراهيم			
2	الشيخ أحمد الحمود				35	عبدالله التميمي	√		
3	الشيخ أحمد خالد	√			36	عبدالله معيوف			
4	أحمد المليفي	√			37	عدنان المطوع	√		
5	أنس الصالح	√			38	عدنان عبدالصمد	√		
6	بدر البذالي				39	عسكر العنزي	√		
7	سمو الشيخ جابر المبارك				40	عصام الدبوس		√	
8	حسين القلاف				41	علي العمير			√
9	حماد الدوسري			√	42	علي الراشد	√		
10	حمد الهرشاني				43	فيصل الدويسان	√		
11	خالد الشطي	√			44	فيصل الكندري	√		
12	خالد الشليمي	√			45	كامل العوضي	√		
13	خالد العدوة	√			46	مبارك العرف	√		
14	خلف دميثير				47	مبارك الخرينج	√		
15	خليل الصالح	√			48	مبارك النجادة	√		
16	خليل عبدالله علي عبدالله	√			49	محمد الهيفي			
17	ذكرى الرشيدي	√			50	الشيخ محمد العبدالله	√		
18	رولا دشتي	√			51	محمد الجبري			
19	سالم الأذينة	√			52	محمد الرشيدي			
20	سعد الخنفور	√			53	مشاري الحسيني	√		
21	سعد البوص				54	مصطفى الشمالي	√		
22	سعدون حماد	√			55	معصومة المبارك			
23	سعود الحريجي	√			56	ناصر الشمري			
24	الشيخ سلمان حمود				57	ناصر المري	√		
25	شريدة المعوشرجي				58	نايف الحجرف	√		
26	صالح عاشور	√			59	نبيل الفضل			
27	الشيخ صباح الخالد				60	نواف الفزيع	√		
28	صفاء الهاشم	√			61	هاني محمد شمس	√		
29	صلاح العتيقي	√			62	هاني حسين	√		
30	طاهر الفيلكاوي	√			63	هشام البقلي	√		
31	عادل الخرافي	√			64	يعقوب الصانع	√		
32	عبدالرحمن الجيران	√			65	يوسف الزلزلة	√		
33	عبدالحميد دشتي								

حضور (46) موافق (43) غير موافق (1) ممتنع (2)